٣٠ ألف حساب توفير فُتح منذ بداية الشهر.. لا يمكن استخدامها لأغراض الدعم

مدير عام التوفير لـ«الوطن»: تخفيض سنوات السداد لقرض الدخل المحدود بسقف ١٠ ملايين ليرة

التريث بوثيقة تأمين تعثر القروض والعودة إلى طلب الكفلاء

عبد الهادي شباط

أوضحت مدير عام مصرف التوفير رغداء معصب لـ«الوطن» أن ما تم تعديله على قرض الدخل المحدود لدى المصرف هو سنوات السداد حيث تم تحديدها بـ٥ سنوات، بينما تم الإبقاء على سقف القرض عند ١٠ ملايين ليرة.

وأشارت معصب إلى أن عملية المنح تتم وفق الخطة الشهرية والربعية لكل فرع من فروع التوفير التي تبنى على مقدار السيولة والأمـوال القابلة للإقراض، ونوهت بأنه في العام الماضي تم منح ١٦٦ مليار ليرة قروض دخل محدود بواقع نمو قدر بـ٤٠ بالمئة مع العام الذي سبقه ٢٠٢٣. بينما كان معدل نمو الودائع لا تتجاوز ١٠ بالمئة ما سبب ويسبب حالة ضغط على واقع السيولة في المصرف، إضافة إلى حالة التوسع في الإقراض التي أدت لطلب أكبر على السيولة خلال الفترة الماضية.

وحول وثيقة التأمين (التأمين على تعثر قرض الدخل المحدود)، بيّنت أنه يتم التريث بها حالياً ويتم طلب كفلاء لمنح قرض الدخل المحدود.

> معدل زيادة الودائع ١٠ بالمئة بينما القروض زادت ٤٠ بالمئة

وحول المنصة الخاصة بالتسجيل عبرها لطلب قرض الدخل المحدود، أوضحت أنه مازال الموضوع خياراً أمام طالب القرض، إما أن يقوم بالتسجيل عبر المنصة أو التقدم بطلب خطي للفرع الذي يرغب في التعامل معه ريثما يتم إقرار حصر تسجيل الطلبات عبر المنصة فقط.

وأيضاً في مؤشرات الدخل المحدود عن العام الجاري بيّنت أن التوفير منح ٦٠ مليار ليرة خلال النصف الأول من العام الحالي بمعدل نمو ٢٦ بالمئة مقارنة مع حجم الإقراضات للفترة نفسها من العام الماضي.

وبالانتقال إلى بقية المنتجات المصرفية في التوفير، أوضحت أن التوفير كيّف خطة إقراضه لتكون ٧٥ بالمئة منها قروضاً إنتاجية (تمويل مشروعات منتجة)، في حين تم استثناء قروض الطاقة من ذلك، حيث يمول التوفير قروض الطاقة البديلة وفق التوجهات الحكومية في دعم وتعزيز تأمين مصادر الطاقات المتجددة.

وفي مسألة فتح الحسابات المصرفية للمستفيدين من الدعم، أوضحت أنه تم فتح نحو ٣٠ ألف حساب دفع إلكتروني منذ بداية الطلب على فتح هذه الحسابات مع بداية الشهر الجاري، موضحة أنه لا يمكن استخدام حسابات التوفير لأغراض الدعم لكونه لا يمكن إصدار بطاقات مصرفية لها، ولابد من فتح حسابات دفع إلكتروني وهي حسابات جارية، كما يمكن أن يستفيد صاحب حساب الدفع الإلكتروني من كل الخدمات المصرفية المتاحة مثل التحويلات المالية والاستخدام على نقاط البيع وغيرها.

بينما أوقف مصرف التوفير قروض شراء العقار منذ بداية العام الحالي، ومازال عدد فروع التوفير ١٣ فرعاً ونحو ٤٧ مكتباً تم منح ٩ مكاتب ميزة منح قروض الدخل المحدود.

لأول مرة.. تحديد الأمتار المسموح للمقاول بتنفيذها خلال العام

نقيب المقاولين لـ«الوطن»: لتحقيق العدالة في فرص العمل بين المقاولين ومنع الاحتكار

راما العلاف

أصدرت نقابة مقاولي الإنشاءات في سورية قراراً يقضي بتحديد الحد الأعلى لعدد الأمتار المسموح للمقاول بتنفيذها في أعمال رخص البناء خلال العام الواحد، وذلك بحسب درجة تصنيف المقاول.

نقيب مقاولي الإنشاءات في سورية عبد الرحمن سليمان أكد في حديثه لـ«الوطن» أنه لأول مرة يجري تحديد عدد الأمتار المسموح بتنفيذها في رخص البناء وذلك بهدف تحقيق العدالة في فرص العمل بين المقاولين البالغ عددهم ٧ آلاف مقاول، ولمنع احتكار أحد المقاولين الحصة الأكبر من الفرص كأن يحصل مقاول على رخص بناء لـ٥٠ ألف متر مربع ومقاول آخر لا يحصل على ١٠ أمتار مثلاً، وذلك أسوة بنقابة المهندسين التي تحدد لكل مهندس عدد الأمتار التي يعمل على تنفيذها أيضاً.

وأشار سليمان إلى أن تحديد عدد الأمتار يأتي بحسب تصنيف المقاولين من حيث الإمكانيات بناءً على مجموعة اشتراطات حددتها وزارة الأشغال والإسكان ولها قيم محددة تم عكسها على كلفة المتر المربع التي قررتها لجنة التصنيف في وزارة الأشغال العامة والإسكان.

وأوضح أنه في حال كان المقاول مرخصاً ومصنفاً قديماً وتوقف عن العمل لفترة طويلة لايصح منحه رخصاً لمشاريع كبيرة تعرقل العمل، مؤكداً أن القرار النهائي في تقييم إمكانيات المقاول يعود للنقابة المركزية.

ولفت إلى زيادة حجم المشاريع التي تشرف عليها النقابة وزيادة الإقبال مؤخراً إذ تجاوز عدد الرخص في اللاذقية الـ٣٠٠ رخصة وفي حلب ٢٥٠ وفي حماة يقارب ٣٠٠ رخصة منذ بداية العام أما في دمشق فقد بدأ منح الرخص حديثاً إذ كانت متوقفة.

وفيما يخص التجاوزات أكد سليمان وجود تجاوزات سببها خلل في الوحدات الإدارية عندما يتم تنفيذ رخصة بناء من دون وجود مقاول بالتالي عند تجاوز المشروع ٧٥٠٠ متر مربع فإن ذلك يتبع لتقيم مجلس الفرع الذي يتبع له المقاول لإمكانياته.

وأوضح أنه في حال كان المقاول مرخصاً ومصنفاً وقد توقف عن العمل لفترة طويلة لايصح منحه رخصاً لمشاريع كبيرة تعرقل العمل، مؤكداً أن القرار النهائي في تقييم إمكانيات المقاول يعود للنقابة المركزية.

ولفت إلى زيادة حجم المشاريع التي تشرف عليها النقابة وزيادة الإقبال مؤخراً إذ تجاوز عدد الرخص في اللاذقية الـ٣٠٠ رخصة وفي حلب ٢٥٠ وفي حماة يقارب ٣٠٠ رخصة منذ بداية العام أما في دمشق فقد بدأ منح الرخص حديثاً إذ كانت متوقفة.

وفيما يخص التجاوزات أكد سليمان وجود تجاوزات سببها خلل في الوحدات الإدارية عندما يتم تنفيذ رخصة بناء من دون وجود مقاول مرخص الأمر الذي شدد عليه قرار رئيس الحكومة الذي يمنع إيقاف أي رخصة إلا في حال عدم وجود عقد مصدق مبرم مع مقاول له تصنيف ودرجة تتناسب مع حجم المشروع المشرف عليه.

إلا أن حادثة الزلزال تعد سبباً رئيسياً في تغيير آلية إشادة الأبنية في كل سورية علماً أن الأنظمة والقوانين لم تتغير إلا أنه لم يكن هناك التزام جيد بها، بحيث زاد الالتزام حالياً وركزت الحكومة على مسألة تحديد المسؤوليات وتسلسلها وعلى أهمية إبرام عقد مع المقاول.

وكشف سليمان عن وجود قاعدة بيانات كاملة في النقابة حالياً لأي عقار له رخصة نظامية في سورية تتضمن رقم العقار والمنطقة العقارية والمساحة واسم المقاول المنفذ ودرجة تصنيفه، بحيث عند حدوث أي خلل في العقار يمكن تحديد المسؤولية وفق مرجعية ما يزيد من التزام المقاولين بعملهم.

تشميل محطات إكثار البذار ببرنامج دعم الفائدة للاستغناء عن البذور المستوردة

ينتظر موافقة اللجنة الاقتصادية

هناء غانم

كشف مدير الإنتاج النباتي في وزارة الزراعة أحمد حيدر لـ«الوطن» عن دراسة قامت بها الوزارة لتشميل محطات إكثار بذار الخضروات ضمن برنامج دعم أسعار الفائدة، وأنه من المقرر عرض المقترح على اللجنة الاقتصادية ليصار إلى العمل به بهدف دعم القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار والمشاركة في عملية التنمية والإنتاج.

وأشار حيدر إلى أنه من المقرر أن يتم دعم محطات إكثار البذار وتشميلها مخصصاتها بالمازوت الزراعي مع المشاتل الخاصة وغيرها من منشات الإنتاج النباتي ضماناً لاستمرار وتشجيع عمل هذه المحطات مع إنشاء محطات جديدة من الأصناف والأنواع الجيدة من الإنتاج المحلي، وصولاً إلى الاستغناء عن البذار المستورد /الأجنبي/.

ولفت إلى أن البذور الزراعية تعد النواة الأولى لتحقيق الأمن الغذائي، حيث بذلت وزارة الزراعة كبيرة لتأمين حاجة البلاد منها من خلال المؤسسة العامة لإكثار البذار أو عن طريق تشجيع القطاع الخاص على إنتاج بذار الخضراوات والمحاصيل محلياً سواء من بذار بلدية أو هجينة ملائمة بيئياً ومتفوقة إنتاجياً للتخفيف من الاعتماد على البذار المستوردة.

وبيّن حيدر أن الوزارة سمحت بترخيص محطات إكثار البذار والمحاصيل والخضراوات الهجينة وغير الهجينة منذ عام ٢٠١٣، وفي عام ٢٠٢١ تم تبسيط الإجراءات اللازمة لترخيص هذه المحطات بهدف زيادة الإنتاج والإنتاجية، ما أثمر بالوصول لترخيص ١٩ محطة على مستوى القطر منها ١١ محطة بريف دمشق و٤ محطات في حمص ومحطة في حلب ومحطة في طرطوس ومحطة في طروطوس ومحطة في درعا.

وأشار حيدر إلى أنه نتج عن هذه المحطات إنتاج واعتماد وتسجيل ٢٥ صنفاً منها أصناف هجينة كالكوسا والبندورة والخيار والذرة الصفراء والباذنجان، وأصناف غير هجينة كالباذنجان والقفاء والعجور والبازلاء والفجل والفول والخس والفاصولياء، إضافة إلى وجود ٣ أصناف حالياً قيد الدراسة لدى الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية تمهيداً لاعتمادها وتسجيلها أصولاً ومن ثم طرحها للتداول التجاري.

وقال حيدر: لا يخفى على أحد أن توفير البذور المحسنة محلياً واعتمادها رسمياً يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتقليل التكلفة وتحسين حياة الفلاحين، إضافة إلى اعتبارها ثروة وطنية مهمة يجب الحفاظ عليها واتخاذ كل الإجراءات اللازمة لدعمها.

الدفع الإلكتروني ما له وما عليه

درغام: يلبي احتياجات الحكومة لا المواطن.. ويلقى نفوراً من ذوي الدخل المحدود

إجبار المواطنين على الدفع الإلكتروني يعني عمولات على الإيداع والسحب والدفع

جلنار العلي

رأى أستاذ الاقتصاد الدكتور دريد درغام أن الدفع الإلكتروني أمر له شجون عند كثير من الناس، وأن الهم الأساسي اليوم للحكومة هو إيصاله لأوسع شريحة ممكنة أينما كانت، وتمكين الأفراد والشركات من الوصول الفعال والرخيص والمستدام إلى الخدمات والمنتجات المالية القادرة على تلبية احتياجاتهم من تبادلات ودفع وادخار وإقراض وتأمين، لافتاً إلى أن قطاع الأعمال يعاني من زمن وتكلفة وسحب ونقل وعد وكشف تزوير وتخزين الأوراق بسبب التضخم الكبير في سنوات الحرب.

واعتبر الدكتور درغام في محاضرة له ألقاها أمس بعنوان «الدفع الإلكتروني.. ملامح التحديات وآفاق قدرة قطاع الأعمال السوري على تبنيه»، أن الدفع الإلكتروني يلبي احتياجات الحكومة وليس احتياجات المواطن، إذ إن احتياجات الإقراض والادّخـار والتـأمين لا يتم تلبيتهم عبر الدفع الإلـكتروني، وإنما يتم تلبية احتياج الدفع فقط وبشكل نسبي، مشيراً إلى وجود نقص في عدد المنافذ التقليدية المتاحة «فروع، مكاتب، معتمدين» لسحب والإيـداع والتحويل وخصوصاً في القرى الكبيرة وبعض الأحياء في المدن، منتقداً عدم إمكانية تتبع الأداء وذلك لنقص المعطيات والبيانات.

ولفت درغام إلى تساؤل يطرح بشكل دائم عن سبب عدم نجاح الدفع الإلكتروني في سورية، معتبراً أن السبب الأساسي يتمثل في نقص القدرة الشرائية، فلا يمكن إقناع شخص ما بأن يتعامل بالدفع الإلكتروني إذا كان أجره الشهري لا يكفيه أكثر من أسبوعين فقط، مشيراً إلى وجود نفور من ذوي الدخل المحدود من الدفع الإلكتروني ورفض للادخار بالمصارف بسبب التضخم وفقدان القيمة الذي تختلف حسب القرارات التي تصدر بين حين وآخر، لذا فإن «الكاش» مثالي لهم لتنفيذ المشتريات وتجنب الضرائب.

> جل إيرادات المصارف من العمولات

ثقافة ضحلة

وفي سياق متصل، أكد درغام أن ثقافة الدفع الإلكتروني تستوجب حتماً ضحلة لعدة أسباب منها: عدم تمكن المودع من تغذية الرصيد أو التسديد في الكهرباء والاتصالات والأمور اللوجستية بشكل معظم المحلات، إضافة إلى أنه بالشكل الاعتيادي يترك المواطن كل أمواله في المصرف ويسدد منها حسب الحاجة، أما ما يحصل في سورية أن المواطن يغذي حسابه عندما يوجب عليه دفع الفاتورة فيترتب عليه تكاليف إضافية من أجور نقل للوصول إلى مراكز تغذية الحسابات وهذا يعني الوقوف على الطوابير، لافتاً إلى أن إجبار المواطنين على الدفع الإلكتروني يعني وجود عمولات على عمليات الإيداع والسحب والدفع، فمن خلال قراءة التقارير المالية للمصارف يتبيّن أن جلّ إيراداتها من العمولات، وهنا تسير الأمور بالعكس لأن المنطق يقول إن المصرف يجب أن يقوم بدوره والعمولات هي استثناء.

ويضاف إلى الأسباب التي تمنع من انتشار ثقافة الدفع الإلكتروني، قرارات حبس السيولة «سقف السحب وإيداع نصف قيمة بيع العقارات والسيارات، وتأمينات المنصة»، فهذه القرارات حسب الدكتور درغام، تزيد على مصطلح أعـداد الحسابات والسقوفات والإيداعات، إذ تشير الإحصائيات إلى ازديـاد الإيداعات بالمصارف لتصل من ١,٣ تريليون ليرة في عام ٢٠٢٠ إلى ٣,١ تريليونات عام ٢٠٢٢، معتبراً أن هذه المعطيات تؤكد الحاجة إلى سنوات طويلة لتنظيف البيانات من التشويه، وذلك لمعرفة حقيقة توجه الاقتصاد السوري في الفترة القادمة.

وفي سياق متصل، أكد درغام وجود أسباب أخرى لتعثر الدفع الإلكتروني والشمول المالي منها الحصار والعقوبات الاقتصادية، لافتاً إلى أن غياب البنية المصرفية الجيدة والمحول الوطني، دفع بعض الدول الفقيرة للتسامح في غلبة شركات الجوال على المصارف في نشر الدفع الإلكتروني، ورأى أن ازدهار «الكاش» في شركات الحوالات المالية وتوقيع الاتفاقيات مع المصارف لتوسيع المنافذ، لا يعد دفعاً إلكترونياً وإنما هو تعزيز لـ«الكاش» بشكل أو بآخر، فشركات الحوالات صار لديها ٤٠٠ فرع مقابل نحو ٧٠٠ فرع ومكتب للمصارف، متابعاً: «فهل توجه سورية هو محولة وطنية ومحولات مصرفية، أم محولات للمصارف وشركات دفع تتكامل تدريجياً لحين ولادة المحول الوطني؟ وفي حال تكاملت تلك المحولات مع بعضها، فما دور المحول الوطني الذي سيصبر النور العام القادم ضمن مصرف سورية المركزي؟» متمنياً الحصول على توجهات معلنة في هذا الخصوص، فحالياً موجود محولات بالمصارف التجاري والعقاري والـ ATB الأهلي والبركة، وشركات بترا وفاتورة للدفع الإلكتروني.

وتحدّث درغام عن مشكلة البنية التحتية المتمثلة في الكهرباء والاتصالات والأمور اللوجستية بشكل عام، إذ يفترض بالشمول المالي أن يكون معمماً، لكن تبني البنية التحتية بين المناطق والشرائح يعوق انتشاره، أما ما يتعلق بالربط الإلكتروني بالنسبة للتجار، فإن كل الأمور مفهومة، إذ ساهمت التطبيقات والشبكات في تحسين التحصيل الضريبي «برامج محاسبية معتمدة وربط إلكتروني يسمح للتاجر بإرسال الفواتير دفعة واحدة عند عودة الاتصالات».

غموض القرارات

ولم تغب مشكلة غموض بعض القرارات والتعليمات عن محاور محاضرة الدكتور درغام، إذ حاول ذكر بعض هذه القرارات، منها: القرار رقم ٤٩٣ لعام ٢٠٢٤، الذي ينص على أن سقف عملة دفع أو شراء عبر الـPOS هو واحد بالمئة، لكنها ليست سقفاً لكل عمليات الدفع أو التحويل، فغياب المؤسسات المالية عن بعض المدن أو الأحياء تطبق عمولات بأضعاف من شركات الحوالات، فعملة واحد بالمئة لا تفيد إلا من يحوّل أكثر من مليون ليرة خارج المناطق الشرقية، أما في المناطق الشرقية فهي لا تقل عن ١,٥ بالمئة، متابعاً: «كما توجد مشكلة أخرى وهي أن شركات الجوال التي سمح لها بأن يكون لديها حساب إلكتروني في عام ٢٠٢١، حيث طلب منها حينها سحب ضامن برصيد لا يقل عن ١٠ مليارات ليرة ويراجع كل ٣ أشهر، لتقوم كل شركة بالتوزيع لموزعي الجملة ليقوموا بدورهم بالتوزيع للبقية، ثم تم تخفيض هذا الرصيد في عام ٢٠٢٢ إلى ٥ مليارات ليرة، من دون معرفة الأسباب، فالمنطق يقول إن زيادة التعاملات تؤدي إلى زيادة الحساب الضامن وليس العكس».

كما ذكر درغام قرارات أخرى منها السماح بإنشاء حسابات إلكترونية بسقوف رصيد بدأت من ١٠٠ ألف ليرة في شهر نيسان من عام ٢٠٢١ ثم زيدت بعام ٢٠٢٢ إلى ٢٥٠ ألفاً ثم ٣٥٠ ألفاً ثم ٥٥٠ ألفاً، ثم ثبتت عند هذا الحد، معتبراً أن هذه السقوف ضحلة في ظل أسعار السلع والخدمات، وكان آخر هذه القرارات التي أدت إلى تعثر الدفع الإلكتروني والشمول المالي، هو قرار مجلس النقد ١٠٢ الذي صدر خلال الشهر الجاري، المتعلق بالسماح لمن لديه سجل تجاري التعاقد مع أي مصرف بعد رهن ١٥ مليون ليرة ليكون معتمد إيداع حتى ٧٥٠ ألف ليرة، وسحب حتى ٥٠٠ ألف لليوم الواحد، فكيف يمكن إقناع المواطن بتغذية الحساب مع ندرة منافذ الدفع والسحب».

ومن جهة أخرى، تحدث درغام عن الواقع، إذ أعلن رسمياً في نهاية شهر حزيران الماضي عن وجود ١,٤٦ مليون حساب إلكتروني للتسديد، وبالمقارنة مع مشتركي الخليوي فقط البالغ عددهم ١٦ مليون مشترك، وباقي مشتركي الكهرباء وغير ذلك، يتبيّن أن هذا الرقم قليل، فيما وصل عدد الحسابات الإلكترونية المفتوحة للتجار نحو ١١ ألف حساب، معتبراً أنه في حال بقي التسديد الإلكتروني إجبارياً بمعظمه وليس طواعية، فستبقى دوامة إعادة توزيع أدوار التعامل بالأوراق النقدية موجودة.

واعتبر درغام أن زيادة الحسابات ولو بشكل قسري بغية تسديد الفواتير، يعني المزيد من الودائع المجانية، وانخفاض التكلفة المرجحة على المصارف، متسائلاً عن سبب عدم تخفيض المصارف لفوائد القروض.

التحول إلى الدعم النقدي

وتطرّق درغام إلى موضوع التحول الحالي للدعم النقدي الذي يعد الشغل الشاغل للمواطنين، لكونه مرهقاً لهم، مقترحاً عدة أمور للوصول إلى تحويل أسهل لمستحقات الدفع إلكترونياً، فمعطيات الدعم بكاملها موجودة لدى منظومة البطاقة الذكية في وزارة النفط، وتستخدمها وزارة التجارة وتديرها وزارة الاتصالات، وبالتالي يمكن لمستحق الدعم النقدي من منزله أن يقوم بكل الإجراءات المطلوبة منه، فيصرح المدعوم مع جوال أين عبر تطبيق وين، أو عبر USSD للجوالات القديمة، فإذا كان لديه حساب أو بطاقة، يكتب رقم حسابه وفق نموذج مصرفه، ويحدد الفرع المصرفي الملائم لفتح حساب في حال لم يكن لديه، وتمنح فترة شهر فقط للتصريح، ومن لا يلتزم يفتح له حساب بأقرب فرع لعنوانه، وتفتح في نهاية الشهر بالمعطيات المجمعة آلياً كل الحسابات مجاناً، ويتعرف على رقم حسابه الجديد من التطبيق ذاته.

واقترح درغام أيضاً أن تدير منظومة البطاقة الذكية الدعم النقدي، بحيث تحول مبالغ الدعم إلى حسابات متزامنة أو على المنظومة، وسيستفيد المدعمون من إمكانية سحب الكاش أو شراء المواد المدعومة مباشرة من نقاط البيع الموجودة سلفاً في الجهات المذكورة المنتشرة في كل المدن والقرى الكبيرة نسبياً، وبذلك ستتخلص الجهات الموزعة للمواد المدعومة «محطات الوقود والمخابز والسورية للتجارة» من الأوراق النقدية التي ستشكل عبئاً في التعامل والنقل اليومي إلى المصرف.

شمول مالي

ومن جهة أخرى، طرح درغام مقترحاً للشمول المالي للدفع الإلكتروني، ففي سورية يوجد أكثر من ١٦ مليون جوال نحو ٨٥ بالمئة منها أجهزة ذكية، فيمكن الاستفادة من ذلك باعتماد التطبيقات البرمجية والتعامل مع QR CODE والذي يعد أكفأ وأرخص من نقاط البيع والصرافات الآلية، فإن وجدت الكهرباء والاتصالات ووجدت نقطة البيع يمكن توليد الرمز لكل عملية بيع بشكل آني وتسديدها من التطبيق فوراً، وإن غابت الكهرباء والاتصال أو تقاعس التاجر يمكن إجبار جميع التجار على وضع QR CODE على الأبواب بشكل بارز بالمحلات، وفي كلتا الحالتين يتم إثبات الدفع بين التاجر والمشتري ويتحقق ربط فوري مع هيئة الضرائب عن طريق المحولات لجميع الفواتير أو بدءاً من عتبة معينة.

ورأى درغام وجود حاجة لخطة خمسية متكاملة تعلن بها الأولويات ومنها: سلاسة الدفع الإلكتروني مع بنية ضريبية مواكبة ومشجعة على الإفصاح، وتعزيز رسملة مؤسسات المال وحماية الجيد العاملة من الربح وخفض عمولات الدفع وفوائد الإقراض مع زيادة الحسابات الجارية المجانية اللازمة للدفع الإلكتروني، معتبراً أن انتشار قنوات الدفع في منافذ البيع يوفر مؤشرات عن نشاط مجتمع الأعمال ويمكن الموردين والمقرضين من معرفة القدرة على التسديد، مقترحاً أيضاً اعتماد شجرة محاسبية لكل قطاع رئيسي، الأمر الذي سيسمح بتحليل البيانات المالية الضخمة بما في ذلك أهم عوامل الإنتاج كالوقود وغيرها، ما يسهم في تخطيط أسلم للمستقبل، مؤكداً أن الإفصاحات الدورية وخاصة من المؤسسات المالية هو حق للناس بالأخص الباحثين والصحفيين.